الصباح الاقتصادية
12
العدد 2999 - السنة العاشرة
الثلاثاء 4 جمادى الآخرة 1439 - الموافق 20 فبراير 2018
Tuesday 20 February 2018 - No.2999 - 10th Year

«السعري» يفشل في الصعود خلال جلسة متباينة للبورصة

مؤشرات البورصة تتباين

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشرها السعري 9ر9 نقطة ليصل إلى مستوى 04ر6711 نقطة بنسبة هبوط بلغت 15ر0 في المئة.

في المقابل ارتفع المؤشر الوزني 59ر0 نقطة ليصل إلى 14ر408 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 14ر0 في المئة كما ارتفع مؤشر (كويت 15) بواقع 3ر2 نقطة ليصل إلى 01ر942 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 25ر0 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 9ر63 مليون سهم تمت عبر 2782 صفقة نقدية بقيمة 4ر12 مليون دينار كويتي (نحو 9ر40 مليون دولار أمريكي).

وتابع المتعاملون إعلان بورصة الكويت عن إتمام عمليات شراء وبيع لأشخاص مطلعين على أسهم بنك الكويت الدولي علاوة على الموافقة على تجديد حق شراء أو بيع أسهم الشركة (الكويتية لبناء المعامل والمقاولات) وإفصاح من شركة (رابطة الكويتي والخليج للنقل) بشأن دعاوى وأحكام.

كما تابع هؤلاء إفصاحا مكملا من شركة (الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن) بشأن توقيع عقد مناقصة علاوة على إعلان بورصة الكويت إعادة التداول في أسهم شركة (آبار) وإيضاح بشأن التداول غير الاعتيادي من شركة (كيبكو).

وكانت شركات (بوبيان) و(باكو) و(عمار) و(الراي) و(العقارية) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (الاتمار) و(الرابطة) و(أهلي متحد) و(وطني) و(عقارات ك) الأكثر تداولا من حيث الكمية.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (آبار) و(تمدين أ) و(أموال) و(أن) و(الرابطة).

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 54 شركة وانخفاض أسهم 46 أخرى في حين كانت هناك 16 شركة ثابتة من إجمالي 116 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 8ر13 مليون سهم تمت عبر 810 صفقات نقدية بقيمة 4ر7 مليون دينار (نحو 42ر24 مليون دولار).

مستبعداً وصول سعر برميل النفط إلى 100 دولار

العذبي: الكويت تمتلك مشاريع نفطية ضخمة سترى النور قريباً

- لجنة مراقبة خفض الانتاج بذلت جهودا جبارة للوصول إلى استقرار السوق
- الدول المنتجة تحتاج إلى أسعار مستقرة للدفع بمشاريع الدولة وإنجازها
- العوامل الجيوسياسية التي تمر بها مناطق العالم ساهمت في تعافي الأسعار
- اتفاق خفض الإنتاج مستمر كما هو ولا تعديل عليه حتى نهاية العام الحالي

تكريم الشيخ إبراهيم الدعيج على هامش الندوة

- وزارة النفط دأبت على إقامة ندوات ومحاضرات تتحدث عن تاريخ الكويت المجيد
- الدعيج : الكويت تعيش طفرة اقتصادية وسياسية واجتماعية على مختلف الأصعدة

قال وكيل وزارة النفط بالوكالة الشيخ طلال ناصر العذبي أن تراوح سعر برميل النفط بين 60 الى 70 دولارا للبرميل يعتبر سعرا عادلا للمستهلكين والمنتجين، مؤكدا على أن ذلك السعر يلبي رغبات الدول المنتجة في الاستمرار بمشاريعها النفطية، لتعزيز الإنتاج، والمحافظة على إمدادات السوق، لاسيما وأن الكويت لديها عدد من المشاريع الضخمة التي سترى النور قريبا، مستبعدا وصول سعر البرميل الى 100 دولار.

وأضاف العذبي على هامش الندوة التي أقامتها وزارة النفط أمس تحت مسمى «يوم الشكر والوفاء والعرفان لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد» ، أن أسعار النفط تسير في مسارها الطبيعي خلال الفترة الماضية، موضحا أن انخفاض الاسعار خلال الفترة الأخيرة يعتبر عملية تصحيحية ، مؤكدا على أن لجنة مراقبة خفض الانتاج بذلت جهودا جبارة للوصول إلى استقرار السوق، لافتا إلى أن الاتفاق ساعد على سحب المخزونات النفطية من السوق العالمي مما ساهم بشكل إيجابي في تعافي الأسعار.

ولفت إلى أن نسبة التزام الدول بالاتفاق خفض الإنتاج تجاوز الـ100 % وهو ما يعد نجاحا للقائمين على الاتفاقية، مشددا على انه لولا اتفاقية خفض الإنتاج والتعاون بين دول منظمة اوبك ودول خارجها ما وصلت مستويات الأسعار إلى تلك المستويات.

وأشار إلى أن العوامل الجيوسياسية التي تمر بها مناطق العالم ، ساهمت أيضا في تعافي الأسعار، مشيرا إلى أن الأسعار الحالية وصلت إلى حد التعادل ما بين المستهلكين والمنتجين، موضحا أن الدول المنتجة تحتاج إلى أسعار مستقرة للدفع بمشاريع الدولة وإنجازها.

وتمنى العذبي أن تستمر لجنة الخفض بقيادة السعودية في النجاحات والمحافظة على استقرار الأسعار، بحيث تكون الأسعار عادلة لكل من المنتجين والمستهلكين.

وفيما يتعلق بالاجتماع المقبل في الرياض، أفاد العذبي أن الاجتماع دوري أو ربع سنوي لمراجعة الأسعار للدول الملتزمة بعمليات الخفض، موضحا أن الاجتماع سوف يتطرق لأرقام العرض والطلب ونسب الالتزام وإنتاج كل دولة على حدة سواء داخل أوبك وخارجها.

وبين أن الأسعار في تحسن مستمر ولن تنخفض عن مستويات معينة، نظراً لتعافي السوق، موضحا أن اتفاق خفض الإنتاج مستمر كما هو ولا تعديل عليه حتى نهاية العام الجاري.

وأكد أن اتفاق خفض الإنتاج أثر على جميع الدول المنتجة، خصوصا الملتزمة منها بعمليات الخفض، مشيرا إلى أن انضمام الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة جاء بجهد واضح من الدول الرئيسية المنتجة داخل المنظمة « السعودية – الكويت – الإمارات ».

وقال أن إنتاج الكويت النفطي يبلغ حاليا 2.7 مليون برميل يوميا، بينما تبلغ قدرتها الإنتاجية أكثر من ذلك لكنها تلتزم بعمليات الخفض، لافتا إلى أن هناك بعض الدول المشتركة في الاتفاقية تبلغ معدلات خفض الإنتاج لديها نسب بسيطة مقارنة بالدول الرئيسية في الإنتاج.

وحول الندوة التي اقمتها الوزارة قال العذبي أن الكويت كانت ولازالت دولة رائدة في المنطقة بنهضتها وتطورها وبناء مؤسسات الدولة الحديثة التي سبقت بها العديد من الدول، مشددا على أن وزارة النفط تحافظ على إقامة تلك الفاعليات للتثقيف وبث روح الولاء في الموظفين والعاملين بالقطاع.

وذكر أن وزارة النفط دابت على إقامة ندوات ومحاضرات التي تتحدث عن تاريخ الكويت والماضي المجيد لدولتنا الحبيبة.

وأشار إلى أن الوزارة تقوم بالعديد من ورش العمل والندوات لاسيما الاقتصادية منها، موضحا أن مسؤولو الوزارة ارتأوا إقامة ندوتين خلال فبراير الجاري للمشاركة في الأعياد الوطنية وإعطاء تلك المناسبات الجيدة حقها في الاحتفال.

وقال أن وزارة النفط وإدارة الإعلام البترولي تقوم بجهد كبير لنشر الثقافة البترولية والمعلومات النفطية الهامة سواء لموظفي الوزارة أو لطلبة المدارس والجامعات، مؤكدا أن تلك المجهودات ساهمت بشكل كبير في نشر الوعي البترولي بالمجتمع الكويتي.

من جانبه قال الشيخ الدكتور إبراهيم الدعيج أن الكويت تمتلك العديد من المشاريع والأفكار الاقتصادية مثل تطوير مدينة الصبية والتي تحولت فيما بعد إلى مدينة الحرير، وهو مشروع أكبر بحوالي 100 مرة من مشروع مدينة الصبية، ولدى الكويت مشاريع تطوير الجزر والمخططات العملاقة الموضوعة لتطوير الجزر وربطها بالكويت وعلى رأسها جزيرة فيلكا.

وذكر أن صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لديه رؤية اقتصادية في تطوير مدينة الحرير وطريق الحرير الذي يمتد من الصين إلى أوروبا وبالفعل قامت الصين بأولى الخطوات نحو تنفيذ ذلك المشروع بوصولها إلى باكستان.

وبين أن تطوير جزيرة فيلكا يعتبر من المشاريع الكبيرة للغاية ويعد كويت أخرى جديدة وعالم جديد مرتبط بطرق جديدة وجسور عملاقة وهو يعتبر من اكبر المشاريع التي تجمع الكويت والدول الأخرى.

وبين أن الكويت تعيش طفرة اقتصادية وسياسية واجتماعية على مختلف الأصعدة.

وقال أن صاحب السمو له كل يوم مكرمة أميرية تشمل كافة أبناء الوطن والمقيمين ويقوم يوميا بعدة اتصالات مع رؤساء الدول الشقيقة وعلى رأسها الشقيقة الكبرى مصر.

فائض الكويت التجاري مع اليابان يرتفع الى 59.2 مليار ين في يناير الماضي

أظهرت بيانات رسمية ان الفائض التجاري للكويت مع اليابان ارتفع بنسبة 4ر20 في المئة في يناير الماضي على أساس سنوي ليبلغ 2ر59 مليار ين (556 مليون دولار) للشهر ال13 على التوالي.

وذكرت وزارة المالية اليابانية في بيانات اولية ان الكويت حافظت على الفائض التجاري مع اليابان المعروف ب (الحبر الاسود) للسنة العاشرة على التوالي.

واضافت ان اجمالي صادرات الكويت الى اليابان ارتفع على اساس سنوي في يناير الماضي بنسبة 2ر21 في المئة للشهر ال13 على التوالي ليصل الى 77 مليار ين (723 مليون دولار).

واوضحت الوزارة ان واردات الكويت من اليابان نمت ايضا في يناير الماضي بنسبة 24 في المئة لتصل الى 8ر17 مليار ين (169 مليون دولار) مسجلة بذلك ارتفاعا للمرة الثالثة على التوالي.

وبينت ان العجز في الميزان التجاري الياباني مع منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة زاد في يناير الماضي بنسبة 1ر18 في المئة ليصل الى 4ر667 مليار ين (7ر6 مليار دولار) كما ارتفعت صادرات المنطقة الى اليابان بنسبة 4ر15 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من عام 2017.

وقالت الوزارة ان النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة والغاز الطبيعي المسال التي تشكل نسبة 4ر95 في المئة من اجمالي صادرات المنطقة الى اليابان نمت بنسبة 8ر14 في المئة خلال يناير الماضي مقارنة بالشهر ذاته من العام السابق.

واضافت ان اجمالي واردات منطقة الشرق الاوسط من اليابان ارتفع ايضا بنسبة 5ر6 في المئة بسبب قوة الطلب على المركبات والاليات والمعدات الالكترونية.

وكان الاقتصاد الياباني ثالث اكبر اقتصاد في العالم سجل فائضا عالميا بقدر ب 4ر943 مليار ين ياباني (9ر8 مليار دولار أمريكي) في يناير وهو الشهر الثامن على التوالي مدعوما بالطلب الخارجي القوي على السيارات الكبيرة ومعدات تصنيع أشباه الموصلات والصلب.

وزادت الصادرات الاجمالية بنسبة 2ر12 في المئة مقارنة بالعام الماضي في حين نمت الواردات بنسبة 9ر7 في المئة وارتفعت قيمة النفط الخام بنسبة 4ر11 في المئة.

وتتصدر الصين قائمة المبادلات التجارية مع اليابان تليها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.

«التجارة»: 132.7 مليون دينار صادرات الكويت غير النفطية في 2017

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إن إجمالي الصادرات الكويتية غير النفطية خلال عام 2017 بلغت 7ر132 مليون دينار كويتي (نحو 441 مليون دولار أمريكي).

وأوضحت الوزارة في بيان صحفي أن صادرات البلاد غير النفطية للدول العربية بلغت 8ر77 مليون دينار (نحو 8ر258 مليون دولار) في حين بلغت صادراتها للدول الأخرى 8ر54 مليون دينار (نحو 182 مليون دولار).

وبينت أن العراق هي أكبر الدول العربية التي صدرت لها الكويت خلال 2017 بإجمالي 1ر40 مليون دينار كويتي (نحو 3ر133 مليون دولار) تلتها الأردن بصادرات بلغت 1ر14 مليون دينار (نحو 9ر46 مليون دولار) ثم لبنان ب2ر6 مليون دينار (نحو 6ر20 مليون دولار) ومصر بنحو 7ر5 مليون دينار (نحو 9ر18 مليون دولار).

وذكرت أن صادرات الكويت غير النفطية للجزائر العام الماضي بلغت 9ر4 مليون دينار (نحو 3ر16 مليون دولار) فيما بلغت الصادرات لتونس 2ر2 مليون دينار (نحو 3ر7 مليون دولار) والمغرب بنحو 1ر55 مليون دينار (نحو 5ر1 مليون دولار) ثم اليمن ب 5ر1 مليون دينار (نحو 9ر4 مليون دولار).

وأشارت إلى أن صادرات الكويت غير النفطية للسودان خلال 2017 بلغت 7ر914 الف دينار (نحو 3 ملايين دولار) في حين بلغت لفلسطين 6ر277 الف دينار (نحو 921 الف دولار) ثم ليبيا ب5697 دينارا (نحو 9ر18 الف دولار أمريكي).

«الغرفة» تؤكد أهمية زيارات الوفود الفلسطينية لإنشاء شراكات تجارية

جانب من الاجتماع

أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت طارق المطوع أهمية زيارات الوفود الفلسطينية في تعزيز وتوطيد التعاون بين البلدين لاسيما في مجال انشاء شراكات بين القطاع الخاص في البلدين.

وقال المطوع في كلمة له على هامش استقبال وفد تجاري من اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية برئاسة السفير الفلسطيني لدى الكويت الدكتور رامي طهبوب ان زيارة الوفد التجاري الفلسطيني تعكس عمق العلاقات التاريخية والراسخة بين البلدين.

واضاف ان الغرفة لا تدخر جهدا في تقديم خدماتها لتنمية التبادل التجاري بين البلدين فضلا عن تسخير طاقاتها للمزيد من التقدم والتوسع في رقعة التعاون المشترك من خلال الاستثمارات الناجحة والتنموية وتسريع خطواتها.

واشار إلى ان تبادل الزيارات والحوار المباشر بين البلدين يعد الجسر القوي والقناة الأجدى لتوثيق التعاون وتنمية العلاقات وهو ما تحرص عليه الكويت.

واعرب عن التطلع لمزيد من الفرص الاستثمارية للبلدين في مختلف المجالات خصوصا مع النجاحات التي حققها الفلسطينيون بتوفير مناخ مواتي لاجتذاب المستثمرين والتسهيلات والتشريعات ذات العلاقة.

من جانبه اشاد طهبوب بجهود غرفة تجارة وصناعة الكويت على تعاونها لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين لافتا إلى استعداد الشركات الفلسطينية للتعاون مع الشركات ورجال العمال بالكويت لتسويق منتجاتها وتقديم خدماتها التجارية والاستثمارية كافة.

واضاف ان الفرص متاحة للشركات الكويتية للاستثمار في فلسطين وهناك تبادل تجاري قديم بين البلدين معربا عن امله في ان تمضي هذه الشراكة إلى الأفضل لاسيما عبر توقيع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتعاون التجاري في مختلف المجالات.

واكد ان العلاقات الكويتية الفلسطينية تاريخية وعميقة بفضل الإرادة المشتركة والمتبادلة بين البلدين لتطويرها وتنميتها لتتواكب مع ما يجمع البلدين من روابط عميقة واعتزاز وتقدير وود دائم مشيدا بدعم الغرفة الدائم للقطاع الخاص الفلسطيني عن طريق استقبال الوفود التجارية وإقامة المعارض.

وذكر ان التبادل التجاري بين البلدين شهد تطورا ملحوظا في السنة الماضية متمنيا تحقيق المزيد لدفع حجم الصادرات الفلسطينية إلى دولة الكويت من 850 الف دولار سنة 2007 إلى 7ر4 مليون دولار أمريكي سنة 2016.

يذكر ان الوفد الفلسطيني ضم 12 شركة من قطاعات الحجر والرخام والأغذية منها ثلاث شركات من قطاع غزة لتسوق منتجاتها في الكويت واستعرض أمام الشركات ورجال الأعمال الكويتيين أهم المنتجات الغذائية والزراعية وفرص الاستثمار لتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين.